كلية الحقوق

**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه**

**بعنوان**

# ضوابط منح الائتمان المصرفي ودورها في الحد من المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان

**(دراسة مقارنة بين القانونين المصري والعراقي)**


**إعداد**

**محمد عامر محمد**

**إشراف**

**أ.د/ هاني سري الدين**


لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي

أستاذ القانون التجاري والبحري- بكلية الحقوق – جامعة القاهرة **رئيساً**

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد

أستاذ القانون التجاري والبحري- بكلية الحقوق- جامعة بني سويف **عضواً**

الأستاذ الدكتور/ هاني سري الدين

أستاذ القانون التجاري والبحري- بكلية الحقوق- جامعة القاهرة **مشرفاً وعضواً**

**٢٠١٩**

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

**صدق الله العظيم**

[**المجادلة**: **الآية** 11]

# إهداء

**إلى والدي... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من أحلم به اليوم وفى الغد وإلى الأبد ...إلى معنى الحب أمي اقولها بكل افتخار إلى من ستبقى كلماتها نجوما اهتدي بها ... إلى معنى التفاني والحنان....**

**إلى أخوتي وزوجتي وابنتي قرة عيني**

**وإلى كل أساتذتي الذين لهم الفضل علي.**

## شكر وتقدير

عن أبي هريرة "رضي الله عنه" **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**" من سلك طريقا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقاً إلى الجنة. رواه الإمام مسلم وأصحاب السنن.

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً لأن وفقني ويسر لي من عنده، لأتم عملي هذا، والذي أدعو الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتي.

أبدأ الشكر والتقدير لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور/ **هاني سري الدين الذي شرفني التعامل معه على مدار سنوات العمل في جامعة القاهرة، وزاد من شرفي واعتزازي وفخري أن يكون مشرفاً على رسالتي،** فقدم لي العلم والنصيحة بسعة صدر وتفهم لكي أواصل العمل على إتمامها... أستاذي الدكتور هاني لقد كنت دومًا مثالاً يحتذى به في الخلق والعلم... شكراً أستاذي العزيز أدعو الله أن يجازيك عني وعن غيري خير جزاء، وأن يديم عليك التوفيق والمحبة.

الشكر والتقدير **لأمي وأبي** الغاليين فلولا رضاهم ودعائهم ما كان لمجهودي أن يصبح واقعاً ملموسًا وكل أملى أن تسر هذه الرسالة قلبهما.

كما أو أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة أ.د/ سميحة مصطفي القليوبي

وأ.د/ رضا محمد عبيد الموقرين على قبولهم الاشتراك بلجنة المناقشة وعلى ما بذلوه من جهد ووقت في قراءة رسالتي تصويب ما يستحق التعديل والتصويب فجزاهم الله خير الجزاء على هذا الجهد الكبير

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع موظفي المكتب في كلية الحقوق جامعة القاهرة، فلولا ذوقهم ونصيحتهم المخلصة لما استطعت أن أجمع الكثير من المادة العلمية التي أثرت حصيلتي المعرفية في مجال الدراسة.

ولكي يكون ختامه مسك ويكون لشكري وتقديري معنى وجب عليّ تقديم أسمى معاني الشكر والتقدير لزوجتي وحبيبتي ورفيقه دربي لكونها تعتبر أن نجاحي وتقدمي هو نجاح لها شخصياً ؛ والى ابنتي وقره عيني وزينه حياتي لارا حفظكِ الله من كل سوء

## مقدمة:

الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه متعددة وعلى رأسها خدمات الائتمان المصرفي بتنوع أشكالها وتنظيماتها القانونية، والائتمان المصرفي أصبح تأثيره لا يقتصر فقط على علاقة البنك بعملائه ولكن تأثيره يمتد إلى اقتصاد الدولة ككل سواء بالسلب أو الإيجاب، ومن هنا تظهر أهمية الائتمان والدور الحيوي الذي تقوم به البنوك لخدمة اقتصاد الدولة حيث يقع على عاتقها مسؤولية تنظيم واستثمار الاموال بما يتفق مع التوجهات الاقتصادية التي ترسمها الدولة.

كما أنه يمثل أهمية كبيرة للأفراد حيث إن دوره لم يعد يقتصر على المشروعات فقط، وإنما امتد إلى أبعد من ذلك ليصل إلى المعاملات اليومية البسيطة ببطاقات الائتمان، وتلبية الاحتياجات الشخصية للأفراد كشراء المنازل والسيارات...الخ.

ويعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الحديث، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة اتصال هامة مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم وبات تطور هنا القطاع ومتابعة أوضاعه أحد أهم المعايير للحكم على سلامة اقتصادنا وقابليته أو قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية[1] فلا يتصور أن يزدهر اقتصاد دولة ما إن كان النظام المصرفي فيه غير صحي ويعاني من مشاكل.

---

(1) د. أمية طوقان، محافظ البنك المركزي الأردني، ورقة بحثية بعنوان دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005، ص3.

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| الباب الأول: الإطار النظري لعملية الائتمان المصرفي. | 2 |
| الفصل الأول: مفهوم الائتمان المصرفي | 5 |
| المبحث الأول: تعريف الائتمان وأركانه المصرفية | 8 |
| المطلب الأول: تعريف الائتمان وآلية إيجاده | 9 |
| المطلب الثاني: أركان الائتمان المصرفي | 16 |
| المبحث الثاني: تصنيف الائتمان وأقسامه المصرفية | 21 |
| المطلب الأول: تصنيف الائتمان المصرفي | 22 |
| المطلب الثاني: أقسام الائتمان المصرفي | 23 |
| المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك | 40 |
| المطلب الأول: رأس المال المدفوع والبنك المركزي | 41 |
| المطلب الثاني: الودائع المصرفية | 42 |
| المطلب الثالث: الأرباح والاحتياطيات المصرفية | 46 |
| الفصل الثاني: صور الائتمان وفق النشاط المصرفي | 50 |
| المبحث الأول: آليات الائتمان المصرفي المباشر | 51 |
| المطلب الأول: القروض والتأجير التمويلي | 52 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الخصم كآلية ائتمان مباشر | 53 |
| المطلب الثالث: الحساب الجاري | 58 |
| المبحث الثاني: آليات الائتمان المصرفي غير المباشر | 61 |
| المطلب الأول: القبول المصرفي | 62 |
| المطلب الثاني: خطاب الضمان | 64 |
| المطلب الثالث: الاعتماد المستندي | 71 |
| الفصل الثالث: محددات القرار الائتماني في إطار السياسة الائتمانية | 80 |
| المبحث الأول: السياسة الائتمانية ومكوناتها الأساسية | 83 |
| المطلب الأول: تعريف وأهدافها السياسة الائتمانية | 84 |
| المطلب الثاني: مكونات السياسة الائتمانية | 89 |
| المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية | 93 |
| المبحث الثاني: اسس وضوابط منح الائتمان والعوامل المؤثرة عليها | 96 |
| المطلب الأول: أسس وضوابط منح الائتمان | 97 |
| المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على منح الائتمان | 99 |
| المبحث الثالث: مراحل منح الائتمان المصرفي وفق دراسات قائمة على الجدارة الائتمانية | 103 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مراحل ما قبل منح الائتمان المصرفي | 104 |
| المطلب الثاني: متطلبات الدراسة الائتمانية وفق تقييم الجدارة الائتمانية | 108 |
| المطلب الثالث: مراحل منح الائتمان المصرفي | 121 |
| الباب الثاني : المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها وفق معايير بازل | 136 |
| الفصل الأول: المخاطر المصرفية وفق معايير بازل | 140 |
| المبحث الأول: تعريف المخاطر المصرفية وأهميتها وفق معايير بازل | 141 |
| المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومصادرها. | 142 |
| المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر | 148 |
| المبحث الثاني: أنواع المخاطر المصرفية وتصنيفاتها وفق معايير بازل | 150 |
| المطلب الأول: تصنيف المخاطر المصرفية | 151 |
| المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية وفق معايير بازل | 152 |
| المطلب الثالث: أنواع المخاطر الأخرى ذات الصلة بالنشاط المصرفي في إطار اتفاق بازل | 157 |
| المبحث الثالث: تعريف إدارة المخاطر ومهامها في إطار هيكلها التنظيمي | 161 |
| المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر وأهم عناصرها | 162 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية | 164 |
| المطلب الثالث: مهام وإجراءات إدارة المخاطر في إطار هيكلها التنظيمي | 167 |
| الفصل الثاني: إدارة المخاطر الصرفية وفق معايير لجنة بازل | 178 |
| المبحث الأول: الملامح الأساسية لمقررات لجنة بازل | 181 |
| المطلب الأول: نشأة لجنة بازل وملامحها الأساسية | 182 |
| المطلب الثاني: الملامح الأساسية لمقررات لجنة بازل II | 188 |
| المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل III وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي | 205 |
| المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق متطلبات معايير بازل | 217 |
| المطلب الأول: أهداف وشروط متطلبات الرقابة المصرفية الفعالة | 218 |
| المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة | 219 |
| الفصل الثالث: الإطار الفعال لإدارة المخاطر الائتمانية وفق معايير بازل | 230 |
| المبحث الأول: القواعد الرقابية لإدارة المخاطر الائتمانية | 232 |
| المطلب الأول: إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان | 233 |
| المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية | 234 |
| المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر الائتمانية | 237 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: الدور الإشرافي الفعال للإدارة العليا لإدارة مخاطر الائتمان | 238 |
| المطلب الثاني: مهام ادارة المخاطر | 240 |
| المبحث الثالث: معايير تحقيق السلامة المصرفية في عملية منح الائتمان | 242 |
| المطلب الأول: معايير ادارة المخاطر في منح الائتمان | 243 |
| المطلب الثاني: الدور الرقابي في تحقيق كفاءة عملية الائتمان | 247 |
| المطلب الثالث: الإجراءات والنظم والضوابط الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية | 248 |
| الباب الثالث: أثر ضوابط منح الائتمان المصرفي وفق معايير البنك المركزي من منظور قانوني مقارن (العراق ومصر) | 256 |
| الفصل الأول: دور الرقابة على الائتمان المصرفي وفق منظور قانوني مقارن (العراق ومصر) في إطار معايير لجنة بازل | 259 |
| المبحث الأول: الدور الرقابي للبنك المركزي على الائتمان المصرفي | 260 |
| المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية والقوانين الرقابية في العالم | 261 |
| المطلب الثاني: البنك المركزي العراقي ودوره الرقابي على الائتمان | 265 |
| المطلب الثالث: البنك المركزي المصري ودوره الرقابي على الائتمان | 273 |
| المبحث الثاني: الرقابة على البنوك | 276 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقابة المصرفية | 277 |
| المطلب الثاني: أهداف الرقابة المصرفية | 280 |
| المطلب الثالث: صور الرقابة المصرفية | 284 |
| الفصل الثاني: أدوات البنك المركزي في الرقابة | 292 |
| المبحث الأول: رقابة البنك المركزي على الائتمان | 297 |
| المطلب الأول: أدوات الرقابة الكمية على الائتمان | 298 |
| المطلب الثاني: أدوات الرقابة النوعية على الائتمان | 309 |
| المبحث الثاني رقابة البنك المركزي على الودائع | 315 |
| المطلب الأول: أدوات الرقابة الكمية على الودائع | 316 |
| المطلب الثاني: أدوات الرقابة النوعية على الودائع | 323 |
| المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على البنوك | 324 |
| المطلب الأول: تسجيل البنوك | 325 |
| المطلب الثاني: قواعد تملك حصص رؤوس أموال البنك | 326 |
| المطلب الثالث: الاشراف على إدارة البنوك | 330 |
| الفصل الثالث: رقابة البنك المركزي على ضمانات الائتمان | 333 |
| المبحث الأول: القواعد الرقابية للبنك المركزي على الضمانات العينية. | 336 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: الرهن العقاري | 338 |
| المطلب الثاني: رهن المنقول | 343 |
| المبحث الثاني: القواعد الرقابية للبنك المركزي على الضمانات الشخصية | 362 |
| المطلب الأول: الكفالة | 363 |
| المطلب الثاني: خطاب الضمان | 367 |
| الملخص | 369 |
| النتائج | 370 |
| التوصيات | 373 |
| المراجع | 375 |